الأمم المتحدة
S/PRST/2013/10

مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2013
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٠١ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد قلقه إزاء الحالة المثيرة للجزع في منطقة الساحل والتزامه بالتصدي للتحديات الأمنية والسياسية المعقدة القائمة في هذه المنطقة والمترابطة مع المسائل الإنسانية والإنمائية، فضلا عن الآثار الضارة للتغيرات المناخية والبيئية. ويرحب مجلس الأمن، في هذا السياق، بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عقب نقل السلطة إليها من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في ١ تموز/ يوليه ٢٠١٣.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة بلدان منطقة الساحل وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها.

”ولا يزال مجلس الأمن يساوره بالغ القلق إزاء الأنشطة التي تضطلع بها في منطقة الساحل منظمات إرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، ويكرر الإعراب عن إدانته القوية للهجمات الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا في المنطقة. ويرى مجلس الأمن أن الجزاءات أداة هامة في مكافحة الإرهاب، ويشدد على أهمية التنفيذ الفوري والفعال لقراراته ذات الصلة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بوصفهما أداتين رئيسيتين من أدوات مكافحة الإرهاب. ويعرب مجلس الأمن أيضا عن استمرار قلقه إزاء التهديدات الخطيرة للسلام والأمن من جراء النزاع المسلح وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة من قبيل الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وارتباطه المتزايد بالإرهاب في بعض

170713 170713 13-39643 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحالات. وفي هذا الصدد، يكرر مجلس الأمن دعوته إلى التنفيذ الكامل لقراره ٢٠١٧ (٢٠١١).

”ويدين مجلس الأمن بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في المنطقة جماعات إرهابية وجماعات متطرفة أخرى، وما تمارسه تلك الجماعات من عنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

”ويقر مجلس الأمن بأن تعزيز مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كلها أمور ضرورية لضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية اتباع نهج متسق وشامل ومنسق يشمل جوانب الحكم والأمن وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والتنمية لإنهاء التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل، ولمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات، ويرحب في هذا الصدد بوضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على النحو المطلوب بموجب قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، وبالأهداف الاستراتيجية الثلاثة التي تحدد هذه الاستراتيجية.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل في وضع استراتيجية للأمم المتحدة وفي لفت الانتباه إلى الحالة في منطقة الساحل، وكذلك في تعبئة الموارد والدعم لتلبية احتياجات منطقة الساحل الفورية واحتياجاتها على المدى الطويل. ويرحب مجلس الأمن أيضا باقتراح المبعوث الخاص الدخول في شراكة مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة لتعزيز النُهُج المبتكرة المتبعة والمبادرات المتخذة من أجل منطقة الساحل، ويشجع في هذا الصدد المبعوث الخاص على جعل الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمنطقة الساحل أكثر اتساقا وتنسيقا. ويشجع مجلس الأمن أيضا المبعوث الخاص على مواصلة جهوده ومساعيه الحميدة من أجل تعزيز التعاون عبر الإقليمي والأقاليمي والمساعدات الدولية الموجهة إلى منطقة الساحل.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعما لدول منطقة الساحل.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج منسق من قبل جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية المشاركة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتعزيز التعاون بغية تحقيق أقصى قدر من التآزر. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الفعال

لاستراتيجية الأمم المتحدة من خلال التعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في منطقة الساحل، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إنشاء آلية تنسيق فعالة ومفصلة لتحديد أولويات الأنشطة المضطلع بها ولضمان تنسيق تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لاستراتيجية الأمم المتحدة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الأخذ بزمام استراتيجية الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويقر بأهمية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بالتشاور على نحو وثيق مع دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، وسائر الشركاء والمانحين على صعيد ثنائي. ويشدد المجلس كذلك على أهمية تجنب الازدواجية في الجهود وعلى ضرورة تعزيز المشاركة الجماعية في أنحاء منطقة الساحل.

”ويدعو مجلس الأمن دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الأقاليم من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية على نحو شامل ومتكامل، ولمنع انتشار جميع الأسلحة وكبح الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة من قبيل الاتجار بالمخدرات. ويشجع مجلس الأمن، في هذا الصدد، على عقد أنشطة متابعة بناء على الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة لمراقبة الحدود والتعاون في منطقة الساحل والمغرب العربي الذي نظِّم في الرباط. ويؤكد مجلس الأمن على أهمية التنسيق الإقليمي والدولي في مجال التصدي لخطر الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك تبادل المعلومات والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات والمبادرات المعنية.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها دول منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في التصدي للتحديات الإنسانية في المنطقة وكذلك في تعزيز القدرة على التكيف. ويثني مجلس الأمن أيضا على الدعم الذي تقدمه بلدان المنطقة وجهات مانحة أخرى، ويدعو إلى مواصلة تقديم مساعداتها إلى دول الساحل لتحقيق

هذه الغاية. ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وسائر الجهات الفاعلة والوكالات العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، من أجل لفت الانتباه إلى حجم التحديات التي تواجه منطقة الساحل، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، وبناء وتعزيز القدرة على التكيف على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي بهدف الحد من آثار الكوارث.

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام الأمين العام عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل على هامش أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويرحب مجلس الأمن باعتزام الأمين العام زيارة منطقة الساحل، في وقت لاحق من هذا العام، إلى جانب رئيس مجموعة البنك الدولي، ويتطلع إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عقب هذه الزيارة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبقيه على علم بالتقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، وأن يقدم تقريرا خطيا في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٤“.